



**لا تزال آلة القمع العسكرية والأمنية للنظام  
ترهق يوماً أرواح السوريين الأبرياء وتسفك  
دماءهم الطاهرة وترج بأعداد كبيرة من  
الشباب والناشطين في غياهب السجون  
والمعتقلات.....**

النضال من أجل :

- \* رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- \* الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- \* الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .



**YEKİTİ**

**الوحدة**

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا(يكي تي) – العدد (٢١٧) آب ٢٠١١م- ٢٦٢٢ ك - الثمن ١٥ ل س

## حكم الحزب الواحد ... مضى عليه الزمن

السفر ، مروراً بالاستدعاء الأمني والاعتقال الكيفي وصولاً إلى التعذيب والقتل ناهيك عن الإساءة إلى السمعة والتشويه وإلصاق التهم لها أول وليس لها آخر ، مما يحملنا إلى القول بأن جملة القوانين والمراسيم الصادرة مؤخراً ، تلك المتعلقة بعمل الأحزاب والانتخابات والإعلام تبقى تفتقد المصادقية ما دامت تستظل باستمرار سريان مفعول المادة الثامنة من الدستور ومفاعيلها المتشعبة ، وهذا ما لا يدخل في سياق البحث الجاد عن مخرج سياسي للأزمة التي تشهدها البلاد ، ليس هذا فحسب ، بل ويشير إلى استمرار السلطة في اعتماد الخيار الأمني – العسكري الذي من شأنه إطالة وتعقيد الأزمة واستمرار دوامة العنف ونزيف الدماء ، وتهميش مبدأ ولغة الحوار الوطني الشامل وإفراغه من مضامينه ومحتواه ، لأن منطق الحوار البناء والشفافية في طرح الأمور والقضايا من الصعوبة بمكان أن يلتقيا مع منطق ونمطية عقلية وسلوكيات الحزب الواحد الذي بات ممجوجاً ليس على الصعيد المحلي السوري والعالم العربي فحسب بل وعلى صعيد العالم برمته دون ريب .

### قتل المتظاهرين السلميين... ليس حلاً!

على الرغم من النداءات والمناشدات المتكررة الصادرة عن مختلف القوى الوطنية السورية والدول العربية والإقليمية والعالمية للنظام السوري بالكف عن ممارسة العنف ضد المتظاهرين السلميين المطالبين بحقوقهم المشروعة في التغيير الديمقراطي من أجل الظفر بحرياتهم وكرامتهم المهذورة منذ أكثر من أربعة

منذ استيلاء طاقم من العسكر على زمام الحكم في سوريا إثر نجاح انقلابه في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ باسم ( ثورة البعث ) ومرور قرابة خمسة عقود من الزمن إلى يومنا هذا، لم يعد موضع شك لدى الغالبية العظمى من الشعب السوري أن منطلقات وشعارات ومقولات الحزب هذا باتت صلاحيتها منتهية بحكم التجربة أكثر من مرة وبأكثر من غطاء وواجهة ، وذلك رغم كل الجهود وإنفاق الأموال الطائلة والانتخابات السورية وسبل وأساليب الترغيب والترهيب والفساد والإفساد ، ... كل ذلك بهدف الإبقاء على نمطية حكم الحزب الواحد الذي لا يزال متجسداً في التمسك الثابت بالمادة الثامنة من الدستور التي تشرعن وتبيح لحزب البعث قيادة الدولة والمجتمع وإن اقتضى ذلك مزيداً من العنف وسفك دماء المواطنين وإدخال قطعات الجيش وآلياته في العديد من المدن والبلدات السورية لقمع احتجاجات المواطنين العزل وتفريق المظاهرات السلمية التي تنشد الحرية والكرامة منذ آذار المنصرم لتتواصل وتستمر بعزم لا يلين مستخدمة آلة القمع والقتل التي يتنافى عملها مع آلف باء الإنسانية ناهيك عن الحرص على حاضر ومستقبل شعب ووطن .

إن الغرور ومنطق المكابرة النابعين أصلاً من منطق ونمطية الحزب الواحد و ( تبعيث ) المجتمع والدولة بما فيها سلك القضاء والأمن والتعليم والنقابات والإعلام ... الخ، يبقى يشكل أصل البلاء والمصدر الأساس لإعادة إنتاج الأزمات وتفاقمها ، حيث المواطن – الإنسان كائناً من كان ، لا يتمتع بحقه الطبيعي في إبداء الرأي دون خوف ، يفتقد الشعور بالأمان ، ومعرض لتدابير وإجراءات عديدة بدءاً من الفصل والنقل التعسفيين ومنع

في تكاثر  
،، المؤتمرات ،،  
١٣/...

لغتي  
١١/...

بيان لمجلس  
الأمن  
وتقرير.../٨

بيان علماء  
حلب  
٥/...

عقد المؤتمر  
الوطني  
الكردي.../٢

## عقد المؤتمر الوطني الكردي...

### ضرورة تاريخية

إن واقع التشنت الذي عاشته الحركة الوطنية الكردية منذ عقود، ولأسباب يمكن اعتبارها صغيرة إذا ما قورنت بالأهداف التي ظهرت من أجلها الأحزاب بغض النظر عن الظروف الموضوعية، خلقت حالة من اليأس والإحباط لدى الكثير من مختلف فئات وشرائح المجتمع الكردي. ونظراً لكون الأحزاب الوطنية الكردية صاحبة الدور الريادي في بلورة الفكر القومي الديمقراطي والحفاظ على اللغة والتاريخ والشخصية الكردية في سوريا وإبراز قضية الكرد العادلة وبذلت لأجل ذلك الكثير من الجهود ودفعت التضحيات، إلا أنها لا تستطيع أن تمثل مصالح وإرادة الشعب، لأنها تبقى تنظيمات سياسية تشكلت في ظروف الحظر ومنع العمل السياسي ولم تخضع لأي نوع من الاستفتاء أو انتخابات حرة من قبل الشعب بسبب غياب الديمقراطية وقانون ينظم عمل الأحزاب في البلد، فرأينا - منذ فترة طويلة - من الضرورة بمكان أن تشارك الفعاليات الاجتماعية والثقافية والحقوقية والمرأة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في صياغة الخطاب والقرار الكردي ورسم السياسة المناسبة لتحقيق تطلعاته القومية والديمقراطية المشروعة، وذلك من خلال عقد مؤتمر وطني كردي تتبثق عنه تمثيلية كردية بمثابة مرجعية ريثما تسنح الظروف بإجراء انتخابات حرة يختار فيها الشعب ممثليه الحقيقيين. وانطلاقاً من هذه القناعة، أقر حزبنا في اجتماعه الموسع الاعتيادي الثاني الذي عقد في أواخر أيار ٢٠٠٣ مبدأ الدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر، حيث جاء في بلاغه: "...ولدى استعراض لوحة واقع الأزمة التي تعيشها الحركة الكردية في سوريا ومهام بذل ومتابعة الجهود البناءة لإرساء أسس تعامل ديمقراطي أخوي متبادل بين الإطارين القائمين (التحالف والجهة) وكذلك من هم خارجهما، أقر الاجتماع الدعوة لعقد مؤتمر وطني كردي على طريق تأطير نضال شعبنا الكردي في البلاد دفاعاً عن قضيته القومية الديمقراطية العادلة..".

وقد تناولت جريدتنا المركزية (الوحدة) في مختلف أعدادها هذا الهدف النبيل بعيد إقراره، وجعلت من عبارة " كل الجهود من أجل عقد مؤتمر وطني كردي في سوريا " شعاراً مركزياً لها، نستعرض فيما يلي مقتطفات من بعض الأعداد التي بحثت في هذا الموضوع بغية الإفادة والاستئناس:

\*- جاء في العدد ١٣٠ / أيار ٢٠٠٤ ومن مقالة بعنوان "معاً نحو إطار واسع للحركة الوطنية الكردية في سوريا" ما يلي: "... وإن مثل هذه المبادرة العملية-أي البحث عن إطار جامع- إن تم إنجازها بنجاح - من شأنها توفير مستلزمات النضال الكردي الديمقراطي ←

عقود، يستمرّ الإعلام الرسمي بنعت المحتجين بأنهم مجموعة مندسين وعصابات إجرامية مسلحة خارجة عن القانون. ولا تزال السلطة تلجأ إلى ممارسة الانتقام بحق المحتجين بإتباع مختلف وسائل الإذلال والتحقير، ناهيك عن قيامها بحملات مدهامة المنازل وانتهاك حرمانها واعتقال النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والمخالفين بالرأي في مختلف المحافظات السورية.

أن تجربة الشهور الخمسة المنصرمة من عمر الحركة الاحتجاجية، والعدو الهائل من الشهداء والجرحى من المفترض أن يحمل السلطة على الإقرار بأن القتل ليس حلاً لهذه الأزمة الشاملة التي تعاني منها البلاد، وأن الفرص التي كانت متاحة أمام النظام لإنقاذ البلاد من أزمتها وحقق دماء أبنائها، قد أضعها بتأثير من مكابرتة وعدم اعترافه بالواقع الموجود على الأرض، بل صمّ آذانه عن سماع كل نداء واع ومخلص من أجل الحوار والبحث عن حلول سياسية مجدية لقضايا البلاد قبل استفحالها، لكنه أصرّ ولا يزال على اتباع الخيار الأمني دون سواه، ذلك الخيار الذي أثبت فشله عبر التاريخ في مواجهة إرادة الشعوب المطالبة بالحرية، وبالتالي، فالنظام يتحمل مسؤولية ما آلت إليها الأوضاع رهنأ من تردّد وما ينتظر البلاد من مستقبل غامض.

نتيجة لسياسة النظام المتجاهلة لكل الآراء والأصوات الراغبة في حل الأزمة ضمن الإطار الوطني والاستجابة لمطالب الشعب بغية تجنب البلاد مخاطر وويلات التدخل الخارجي، أعربت جامعة الدول العربية عن قلقها من تزايد أعمال القتل بحق المدنيين في سوريا وطالبت الحكومة الحصول على الموافقة بزيارة لجنة منها لتقصي الحقائق، لكنها لم تحصل على الإذن في حينه، كما أن العديد من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة طالبت الحكومة السورية مراراً وتكراراً بوقف العنف بحق المتظاهرين والاستجابة لمطالبهم، إلا أنها لم تعرّف تلك المطالب أية أهمية، مما حدا بالكثير منها إلى اتخاذ مواقف ضاغطة على النظام وفرضت عليه وعلى بعض رموزه وشركائه عقوبات اقتصادية وتجميد أصول مصرفية تابعة لها، مما أدخل النظام في عزلة عربية، إقليمية، ودولية غير مسبوقة لا بد أن تكون لها انعكاسات سلبية على الوضع المعيشي للمواطن في قادم الأيام.



المشترك باهتمام أكبر، وتتسع دائرة الداعين والعاملين من أجل تنظيمه في الأوساط السياسية والشعبية الكردية في سوريا، وصولاً إلى بناء مرجعية وطنية كردية مالكة لحق التمثيل والقرار، ...، وتتطلب منا الارتفاع إلى مستوى المسؤولية، والترفع عن المهاترات وأمراض العقليات الحزبية الضيقة وإجراء حوارات...، واللجوء إلى مبدأ التوافق لإنجاز التحضيرات والوثائق اللازمة، والابتعاد عن القوالب الجاهزة والقرارات الحزبية المسبقة، وتوفير إرادة الإصرار على إنجاز المرجعية الكردية المنشودة..."

\*- جاء في العدد ١٦٦/أيار ٢٠٠٧ وفي المقال الافتتاحي بعنوان "في عامها الخمسين، الحركة الكردية.. ما لها، وما عليها": "جماهيرنا التي تناشد الحركة ليكون خير ما تقدمه في اليوبيل الذهبي، هو تسريع الخطى باتجاهين:

الأول بناء مرجعية كردية من خلال مؤتمر وطني كردي تشارك فيه مختلف الأطراف الكردية والشخصيات الوطنية المستقلة وممثلي الفعاليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ورجال الدين المتتورين، وتتحدد مهامه بإقرار رؤية سياسة موحدة للحل الديمقراطي للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد، وانتخاب مجلس وطني يمثل تلك المرجعية.

أما الاتجاه الثاني فهو التحرك باتجاه القوى الوطنية الديمقراطية في البلاد التي تمثل إعلان دمشق قاعدتها الأساسية، لتوحيد جهودها من أجل إنجاز مهمة التغيير الديمقراطي السلمي..."

\*- جاء في العدد ١٧٢/تشرين الثاني ٢٠٠٧ وفي المقال الافتتاحي للجريدة بعنوان: "المكون الكردي لإعلان دمشق وطريقه إلى المجلس الوطني": "وبالعودة للساحة الكردية، ونظراً لأهمية وحدة الموقف الكردي تجاه السبل الكفيلة بتمتين الوحدة الوطنية العامة، فإن تنشيط الجهود المبذولة لبناء مرجعية كردية، والتي تراجعت مؤخراً بسبب ضعف الإرادة المطلوبة، من جهة، وبسبب تصاعد حدة المهاترات من جهة أخرى، يتخذ أهمية كبيرة يتطلب معها الكف عن التعامل مع تلك المرجعية من زاوية الخطاب الحزبي أو إدارة الحوارات الخاصة بها بمنطق تبرئة الذم والتهرب من المسؤولية وإصاقتها بالآخرين..."

\*- جاء في العدد ١٧٥/شباط ٢٠٠٨ وفي المقال الافتتاحي للجريدة بعنوان: "الوعي والإرادة شرطان لازمان لأي عمل كردي مشترك": "...ورغم أن موضوع البحث عن مركز موحد للقرار الوطني الكردي يعود بتاريخه إلى أول انشقاق في الساحة الكردية، الذي لا يزال يحفر خدوشاً عميقة في اللحمة الوطنية الكردية، فإن تنشيط المطالبة بتحقيقه جاء إثر أحداث آذار ٢٠٠٤ التي هزت المجتمع الكردي ككل،.."

وخاصة في مجال ترتيب البيت وتحسينه من الداخل من خلال حشد أوسع ممثلية سياسية مبنية على أسس ديموقراطية يسودها التفاهم والتخالف لا التفرقة والتخالف.."

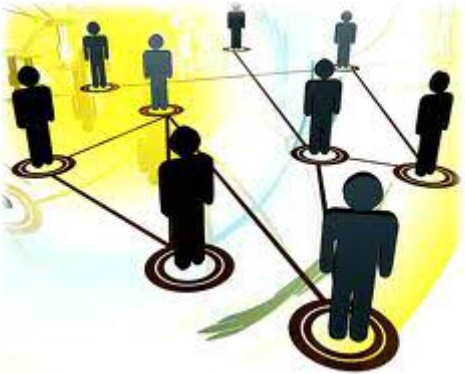
\*- جاء في العدد ١٣٦/تشرين الثاني ٢٠٠٤ ومن مقالة بعنوان "نحو تأطير الحركة الوطنية الكردية في سوريا:

"...، قدم حزبنا في أوساط نيسان ما بعد الحدث، مسودة ورقة عمل مفادها السعي للارتقاء بصيغة (مجموع الأحزاب الكوردية) إلى إطار مؤسساتي يمتلك الفعالية الكافية لتجاوز هذه المرحلة الصعبة بأقل الخسائر الممكنة، من خلال انتهاز منهجية جماعية ينبثق عنها خطاب سياسي وقائي لا اعتباطي، على طريق التوصل إلى تشكيل مجلس لقيادة حركتنا والذي قد يتحول أو يتطور فيما بعد إلى مرجعية كردية سورية توافقية... هذا الاقتراح البناء لاقى في حينه قبولا وترحاباً كبيرين لدى أوساط واسعة من كل أبناء شعبنا وخاصة لدى نخبة السياسية والمجتمعية التي رحبت به بل علقت عليه الآمال والطموحات، وقد لاقى أيضاً موافقة بل إجماعاً مبدئياً من قبل كافة الأطراف المشاركة في اجتماعات مجموع الأحزاب المساهمة في جولة التلاقي الكردي المصيري هذه.."

\*- جاء في العدد ١٤٠/آذار ٢٠٠٥ وفي مقالة بعنوان: "معاً نحو تحديث البيت السياسي الكردي": "... أوساط سياسية كردية سورية عديدة من أحزاب وفعاليات وشخصيات ونخب وطنية ثقافية متنوعة الانتماء، حاولت منذ زمن وتحاول الآن جاهدة لوضع الأسس والترتيبات اللازمة لإعادة ترتيب البيت الكردي الذي يمكن وصفه بالمأزوم حالياً نظراً لأدائه المتفرق المشتت...، تلك المحاولات هدفت وتهدف إلى التلاقي سواءً أكان ذلك عبر مساعي التقارب أو التأطير أو التوحيد أو... الخ، وذلك بغية دفع المكنة السياسية الكردية السورية باتجاه تقريب وجهات النظر المختلف عليها ولتحديث آليات العمل الموجودة والحد من الأناييات الحزينة المعوقة، وباتجاه إفساح هامش أوسع أمام مساعي توحيد الصفوف، على طريق توسيع دائرة العمل الجماعي ودمقرطة أساليبه، وكذلك باتجاه التخفيض من هوامش النزاعات الداخلية وتقليص مظاهر تكريد الصراع.."

\*- جاء في العدد ١٥٤/أيار ٢٠٠٦ وفي المقال الافتتاحي بعنوان "المرجعية الكردية بين الضرورة والمستلزمات": "...في ظل ما تقدم من تلك الأوضاع المستجدة، بات لزاماً على الحركة الكردية مواكبة تلك المستجدات بالبحث والعمل على إيجاد مرجعية قومية تملك حق القرار والتمثيل وتحديد الأهداف المتلائمة مع التشخيص الدقيق للواقع، والانطلاق منه لبناء مستقبل واعد،..."

\*- جاء في العدد ١٥٧/آب ٢٠٠٦ وفي المقال الافتتاحي بعنوان "نحو بناء المرجعية الكردية.. بعيداً عن التسرع والتردد معاً": "...يوماً بعد يوم، يحظى العمل الكردي



حاجة وإلحاحاً، في ظل الوضع الكردي المتأزم والإجراءات الشوفينية التي لا تعرف الحدود، والمطالبات الشعبية التي لا تتوقف كثيراً أمام التفاصيل، ولا تميّز أحياناً بين المشاريع المطروحة، ما دامت الغاية منها هي توحيد الخطاب الكردي.

\*- جاء في العدد ١٩٥/تشرين أول ٢٠٠٩ وفي المقال الافتتاحي للجريدة بعنوان: "القضية الكردية من أخطاء التقدير إلى أوهام الانفتاح": "...انطلاقاً من هذا الفهم، فقد ساهمنا في صياغة مشروع المؤتمر الوطني الكردي، الذي سيتم إنطلاقه قريباً، والذي لن ندعي احتكار الدعوة لانعقاده، لأنه حظي بالأساس، كمشروع، من قبل غالبية أطراف الحركة الكردية، وسيكون كل شيء فيه قابلاً للنقاش والتعديل، اعتباراً من الرؤية السياسية المشتركة، إلى الآليات التنظيمية، وصولاً إلى كيفية اختيار ممثلي الفعاليات إلى المؤتمر الوطني، الذي يفترض به أن يتمخض عن برنامج سياسي، قد يتباين، في بعض بنوده، مع سياسة حزبنا، وعن مجلس منتخب، قد لا يحظى ممثلو حزبنا بشرف العضوية فيه، لكن في حينه ستكون لنا جميعاً مرجعية تعبّر عن إرادتنا، وتحدث باسمنا..."

\*- جاء في العدد ١٩٧/كانون الأول ٢٠٠٩ وفي مقال بعنوان: "المؤتمر الوطني الكردي: طريق وعر، لكنه سالك": "...عندما طرح شعار المرجعية الكردية من خلال مؤتمر وطني كردي، كانت الظروف قد بدأت تتضح على مختلف المستويات، سواء ما كان منها في الداخل الحركي والمجتمعي الكردي، أو في الخارج الوطني، ....، كما أن التشطي الكبير الذي أصاب جسم الحركة، وأجبرها على الانشغال بأوضاعها الداخلية، وبأجندتها وشعاراتها الحزبية، أبعدها كثيراً عن قاعدتها وحاضنتها الجماهيرية، التي أصيبت بالإحباط الذي لم تكن الإطارات الحزبية، رغم أهميتها كافية لوضع حد لانعكاساتها الخطيرة على المجتمع الكردي...، الذي أصبح يضم فعاليات اجتماعية وثقافية واقتصادية هامة، باتت تملك من النفوذ ما لا يمكن تجاهله أثناء الحديث عن تنظيم وتوحيد الطاقات الوطنية..."

\*- جاء في العدد ٢٠٣/حزيران ٢٠١٠ وفي المقال الافتتاحي للجريدة بعنوان: "كشف حساب": "... أما ←

ومن هنا جاءت أهمية الدعوة لبناء مرجعية كردية... ضرورة وحدة الموقف الوطني الكردي، تلك الوحدة التي اتخذت فترة من الزمن اسم مجموع الأحزاب الكردية، الذي كان له في حينه دور لا ينكر في التصدي لمهام التمثيل الكردي، رغم أنه كان مجرد تجمّع لم يجمع أطرافه برنامج سياسي، ولم ينظّم عملهم نظام داخلي، لكنه أعطى في النهاية انطباعاً بأن هناك إمكانية لبناء مرجعية كردية منظمّة، وبأن الكرد لا يجيدون فقط الانشقاقات، بل بإمكانهم أيضاً أن يتحدوا، ومن هنا بدأ الانطلاق العملي نحو المرجعية التي لا تزال مطلوبة وممكنة رغم الفتور الذي يحيط بالجهود الرامية لبنائها ورغم إطلاق نعيها من قبل البعض وتحميل المسؤولية في ذلك للبعض الآخر، لكن يمكن أن نقول عنها بأنها لا تزال مشروعاً لم يكتمل بعد عناصره وشروطه الضرورية، أو أنه خطة عمل تحتاج للمزيد من الإنضاج. وفي كل الأحوال، ومهما طال الزمن، فإنها - أي المرجعية - ستظل بمثابة قدر ينتظر الحركة والحراك الكردي، لأنها ضرورة نضالية، وهي وإن لم تتحقق اليوم لأسباب لا مجال لذكرها، فإنها ستتحول غداً إلى حقيقة لا مفر منها إذا أردنا لحركتنا اكتساب الاحترام المطلوب... "

\*- جاء في العدد ١٧٨/أيار ٢٠٠٨ من المقال الافتتاحي للجريدة بعنوان "الحركة الكردية بعد عام ونصف قرن، انجازات متواضعة وآليات بحاجة للتغيير": "...فقد تدارس رفاقنا في محافلهم الحزبية السبل الكفيلة بإشراك تلك الفعاليات في الشأن السياسي العام، وتحرير القضية الكردية من الاحتكار الحزبي، ومن هنا جاء شعار (كل الجهود من أجل عقد مؤتمر وطني كردي في سوريا) يشارك فيه المستقلون الكرد ممن تمنعهم ظروفهم الخاصة من الانخراط في النشاط الحزبي، لكنهم يمتلكون مواهب وقدرات وخصوصيات اجتماعية أو ثقافية أو غيرها، تجعل منهم، ومن مشاركتهم في صياغة القرار الكردي، حاجة وطنية مطلوبة.."

\*- جاء في العدد ١٨٦ كانون الثاني ٢٠٠٩ وفي المقال الافتتاحي بعنوان: "بانظار التحرك نحو بناء المرجعية": "...فالمرجعية الكردية باتت في السنوات الأخيرة قاسماً مشتركاً رفعها الجميع كشعار، ولو من الناحية النظرية، وحتى تكتسب هذه المرجعية الشرعية المطلوبة وأن تكون شاملة نسبياً على الأقل، فإن الجميع أيضاً أجمع على ضرورة انبثاقها مبدئياً من مؤتمر وطني كردي يجب أن تشارك فيه أيضاً الفعاليات المستقلة حتى يتم تمييزها عن الإطار الحزبي الذي لا يستطيع استيعاب وتمثيل كل الحراك الوطني الكردي مهما اتسعت مساحته، لأن هناك فعاليات وشخصيات تتمتع بأدوار مهمة وإمكانات كبيرة ليس من الحكمة تجاهلها..."

\*- جاء في العدد ١٩٢/تموز ٢٠٠٩ وفي المقال الافتتاحي للجريدة بعنوان: "المرجعية الكردية بين القدرة والإرادة": "...لاشكّ بأن المرجعية الكردية باتت الآن أكثر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### بيان علماء حلب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

انطلاقاً من مسؤوليتنا أمام الله تعالى، ومن الغيرة على وطننا ووحدته، وصيانتته من كل سوء . فإن علماء حلب يستنكرون وبشدة ما يحدث على أرض الوطن الغالي من سفك للدماء البريئة، وانتهاك للأعراض الحسنة من أي جهة كانت، ويحملون القيادة - باعتبارها الطرف الأقوى - النصيب الأكبر من المسؤولية عن ذلك.

وهاهم أولاء يناشدون أولي الأمر - وغيرهم ممن بيدهم الزمام - العمل على إيقاف ذلك فوراً ، وإفساح المجال لممارسة حرية التعبير والرأي ، ومنع الجهات التي لا تمثل الدولة على اختلاف تسمياتها من التصدي الشرس للمتظاهرين السلميين ، والكف عن الاعتقالات التعسفية ، وإطلاق سراح معتقلي الرأي كافة ، والإسراع بتعديل الدستور-المادة الثامنة بشكل خاص -.

كما أنهم يناشدون سائر فئات الشعب الحرص على وحدة أبناء الوطن الغالي والعمل على تمتينه ، والحفاظ على ممتلكات الوطن العامة والخاصة ، ونطالب الجميع دولةً وشعباً بتعظيم حرمت المساجد وعدم المساس بقدسيتها سائلي المولى عزّ وجل لبلدنا الغالي الأمن والأمان والاستقرار والازدهار ولمن يكيد له الحزبي والاندحار.

حلب ٧ رمضان ١٤٣٢ هـ

- ٧ آب ٢٠١١ م

الدكتور إبراهيم السلقيني - الدكتور محمود عكام - الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني - الدكتور نور الدين عتر- كل من المشايخ: محمد زكريا المسعود، محمد نديم الشهابي، علاء الدين قصير، عبد الله المسعود، محمد الشهابي، يوسف هندواوي، أحمد شريف النعمان....

سريانوز - حلب

### اعتقالات جديدة في مدينة كوبانية

مع تصاعد جرائم القتل والقمع المتزايد التي تقتربها أجهزة النظام القمعية يومياً بحق المتظاهرين والمحتجين السلميين في العديد من المدن والبلدات والأرياف السورية، تزداد معها حملات الاعتقالات التعسفية للسياسيين والناشطين في الانتفاضة الجماهيرية والشبابية التي تشهدها البلاد منذ ستة أشهر، وذلك عبر مدهامة الأجهزة الأمنية للبيوت والمنازل، لنتيثر الخوف في نفوس المواطنين والرعاب لدى أبنائهم منتهكة بذلك حقوق الإنسان والحريات العامة التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن، تلك التي رعتها القوانين والشرائع الدولية ونص عليها دستور البلاد، وفي هذا السياق فقد عمدت الأجهزة الأمنية في مدينة كوباني (عين العرب) إلى اعتقال مجموعة من هؤلاء السياسيين والناشطين على خلفية التظاهر والاحتجاج ليوم الجمعة تاريخ ٢ / ٩ / ٢٠١١، وهم الأخوة: علاء الدين حمام عضو الهيئة القيادية لحزب آزادي، عبد الله حامان، رمضان حج مصطفى، مصطفى علي، أحمد مسلم درويش، أراس مسلم عبدو، عبد الخالق عبد الباربي حسين، إمام محمد إمام، هفال عبد الوهاب، نضال بكر، محمد علي، سالار مروان، ولا زال الجميع رهن الاعتقال التعسفي حتى ساعة تاريخ إعداد هذا البيان .. كما تمت مدهامة منزل كل من الأخوة : المحامي رديف مصطفى رئيس اللجنة الكردية لحقوق الإنسان (راصد)، مصطفى بكر عضو اللجنة السياسية لحزب يكييتي ، مصطفى خانو ..

إننا في أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا ، نجدد شجبنا واستهجاننا لجرائم القتل المتواصلة وإراقة دماء المواطنين والاعتقالات التعسفية للسياسيين والناشطين، ندعو إلى وقف تلك الجرائم المتواصلة، والإفراج عن المعتقلين المذكورين وكل معتقلي الرأي والموقف السياسي بمن فيهم معتقلي الانتفاضة الجماهيرية، والكف النهائي عن الاعتقال السياسي ..

في ٣ / ٩ / ٢٠١١

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

أهمية بناء المرجعية الكردية المنشودة، فإنها لا تكمن فقط في إيجاد ممثلية شرعية، بل كذلك في لجم عمليات الانشقاق، باعتبارها المكان الأنسب لحل الخلافات السياسية والتنظيمية وحسمها، من جهة، إضافة إلى احتوائها للفعاليات الثقافية والاجتماعية والشخصيات المستقلة، التي لم تعد في هذه الحالة بحاجة إلى تنظيم جديد، أو شق حزب قائم لتخوض به غمار السياسة، التي تتحول على هذا الأساس إلى شأن عام، وتتسع بذلك القاعدة الجماهيرية للحركة التي تقود النضال الوطني الكردي بدلاً من احتكاره..."

\*- جاء في العدد ٢٠٩/كانون الأول ٢٠١٠ وفي مقال بعنوان: "حركتنا الوطنية الكردية، مهام مننطرة...": "...ينبغي علينا جميعاً ومن موقع الشعور بالمسؤولية أمام شعبنا الكردي وشعبنا السوري عموماً ومصصلحة ووطننا، أن نعيد النظر في حساباتنا الحزبية دون إبطاء ونولي المصلحة العليا لشعبنا الأولوية، هذه المصلحة التي تقتضي أولاً تنقيّة الأجواء السياسية بين أطراف هذه الحركة والكف عن المعارك الجانبية التي لن تزيد وضع شعبنا إلا تعقيداً وتزيد الهوة بينها وبين شعبنا وصولاً إلى بناء مرجعية كردية تكتسب المصداقية من جانب شعبنا لقيادة دفة نضاله بحكمة. إنه لمن الأهمية بمكان أن تبادر أطراف حركتنا السياسية إلى عقد اجتماع تداولي بين المجلس العام للتحالف والمجلس السياسي الكردي والأحزاب الكردية خارج الإطارين والتسامي عن صغائر الأمور للبحث الجاد والمسؤول في سبل وكيفية الخروج من هذا المأزق الذي تعيشه حركتنا السياسية.."

## العقوبات تطال مجال النفط في سوريا



شملت العقوبات التي فرضها الإتحاد الأوروبي الذي يضم ٢٧ دولة، وبشكل تدرجي على مجموعة من مسؤولي النظام السوري وبعض الشخصيات الداعمة له وبعض الشركات والمصارف السورية على خلفية الأحداث التي تشهدها سوريا منذ أكثر من خمسة أشهر، مؤخراً، قطاع النفط أيضاً، وذلك بحظر استيراد النفط الخام من سوريا، وستبقى صفقات الإمداد الحالية سارية حتى ١٥ تشرين الثاني المقبل، حيث كان حجم التصدير ١٥٠ ألف برميل يومياً وحوالي ٩٥ % منه يذهب إلى أوروبا وتشكل قيمته رافداً رئيسياً لواردات الموازنة العامة للدولة.

من جانبها أعلنت وزارة النفط السورية عن اكتشاف بئر جديد للغاز حقق إنتاجية تقدر بـ ٤٠٠ ألف م٣ غاز قرب قارة في منطقة القلمون، وأن سورية تمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز، إذ يقدر القابل للإنتاج منها بحوالي ٢٨٤ مليار م٣، مشيرة إلى أن هذا الاحتياطي من الممكن أن يرتفع مع الاكتشافات الجديدة المتوقعة، حيث تسعى لإنتاج ١٦٠ مليار م٣ من الغاز حتى عام ٢٠٢٥.

## بيان

٥- توفير مستلزمات إقامة نظام

وطني ديمقراطي تعدي يعترف بالوجود القومي الكردي في سوريا كمكان أساسي يتم إقراره دستوريا . إلا أن الواقع وكما يبدو ، أن النظام لا يمتلك الإرادة حتى في مجرد التفكير بالحلول الموضوعية أو الاستجابة لكل دعوات الجماهير والقوى الوطنية والأحزاب السياسية ونداءات منظمات حقوق الإنسان ولجان ومؤسسات المجتمع المدني ، كما أنه لا يبالي حتى بالمساعي والجهود الإقليمية والدولية التي تحولت أخيراً إلى ضغوط وعقوبات اقتصادية وسياسية على البلاد والمستمرة وتيرة صعودها حتى الآن ، والتي ربما تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها .

إننا في أحزاب الحركة الوطنية الكردية ، وأمام هذا المشهد السياسي المعقد وتصعيد النظام لخيار العنف والحسم الأمني ، نرى لا بد من تضافر جهود قوى المعارضة الوطنية العربية منها والكردية والتي ينبغي لها توفير عوامل ومستلزمات وحدة صفوفها ومواقفها السياسية ، ومن ثم دعم ومساندة مشروعية الحالة الوطنية الغاضبة التي تتحول بتصعيدها يوماً بعد آخر إلى انتفاضة جماهيرية عارمة على امتداد الوطن السوري لتؤكد حزمها وعزمها على التواصل والاستمرار بصدر عارية ، حتى تحقيق أهدافها وتطلعاتها الوطنية والديمقراطية المشروعة في بناء حياة سياسية جديدة ، تضمن الحريات العامة التي تتعطش لها لعقود خلت من المهانة والمذلة والحرمان ، وتحقق العدل والمساواة بين الجميع في دولة مدنية ديمقراطية حديثة ، دولة الحق والقانون التي تكفل الشراكة الحقيقية في البلاد والتداول السلمي للسلطة ، وتتساوى في ظلها مكونات المجتمع السوري وجميع ألوان طيفه ، وتتفتي بداخلها أشكال التمييز والامتياز لأي كان قومي أو ديني أو سياسي .

٢٨ / ٨ / ٢٠١١

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

لا تزال آلة القمع العسكرية والأمنية للنظام تزحف يوماً بأرواح السوريين الأبرياء وتسفك دماءهم الطاهرة وتزج بأعداد كبيرة من الشباب والناشطين في غياهب السجون والمعتقلات ، تلك التي تزيد المتظاهرين والمحتجين إصراراً على مواصلة توسيع دائرة الاحتجاج والتظاهر ، كدليل حي وبرهان ساطع على أن خيار العنف أو الحسم بالقوة والذي يتبعه النظام منذ البداية لا يجدي نفعاً ، ولا يمكن أن يكون حتى مجرد سبيل لتهدئة الأوضاع ولو إلى حين ، بل يزيد الأمر سوءاً وتعقيداً ، ويساهم بوضوح في تأخير فرص الحلول الناجعة للأزمة التي تعصف بالبلاد منذ أواسط آذار المنصرم وحتى الآن .

إن الوضع بكل ما يحمل في ثناياه من الويلات والمآسي التي اقترفت بها أجهزة النظام حيال مختلف أبناء المجتمع السوري ، هو موضع الإدانة والاستهجان من قبل أحزابنا السياسية ، لنؤكد في هذا السياق بأن فرص الحلول لأزمة البلاد المستعصية لا تزال قائمة - ولو في حدها الأدنى - وهي تكمن في تحقيق شروطها الأساسية التي تكرر نشرها باستمرار عبر بيانات الأحزاب ومختلف وسائل الإعلام العربية والعالمية والتي يتحمل النظام مسؤولية تأخيرها ولعل أولى هذه الشروط:

١- وقف العنف وسحب الجيش وقوى الأمن من مراكز المدن والبلدات وإعادتها إلى أماكنها .

٢- إطلاق حرية التجمع في الساحات العامة وضمان حق التظاهر والاحتجاج للمواطنين .

٣- وقف مدهامات قوى الأمن للبيوت والمنازل ، ومنع اعتقالها للناشطين والشباب ، والإفراج الفوري عن جميع معتقلي الرأي والموقف السياسي ، بمن فيهم معتقلي الحراك الجماهيري ، وحتى آخر المعتقلين ليوم الجمعة الأخيرة .

٤- التطبيق الفعلي للمراسيم والقوانين والقرارات الصادرة بهذا الشأن ولاسيما مرسوم رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية .

**برقية تعزية**

الإخوة أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية  
لحزب الإتحاد الاشتراكي الديمقراطي العربي في سوريا الصديق  
بعد التحية والاحترام ....

بألم بالغ تلقينا نبأ وفاة الأخ المناضل الأستاذ غالب عامر عضو  
المكتب السياسي لحزبكم الصديق والذي أمضى عمره في خدمة  
قضية الديمقراطية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في بلدنا سوريا .

إننا وفي الوقت الذي نتقدم منكم ومن خالكم إلى جميع منتسبي  
وأصدقاء حزبكم المناضل وذوي الفقد بخالص التعازي يحدوننا  
الأمل وكلنا ثقة بأن الخصال الحميدة وروح التفاني التي كان  
الفقيد يتسم بها سوف تبقى في الذاكرة النضالية لحزبكم وجميع  
قوى وأحزاب الحركة الوطنية الديمقراطية في سوريا .

مع فائق الاحترام

٢٥ آب ٢٠١١

اللجنة السياسية

لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - يكتي -

**عزيز شيخو ...****شهيد الحرية والأخوة ..**

في الرابع عشر من شهر آب  
٢٠١١ استشهد في مدينة "سبراته"  
الليبية الشاب الكردي السوري

عزيز فائق شيخو (غباري) - تولد ١٩٨٣/٦/٨ قرية جليل  
التابعة لمنطقة عفرين . وكان الشاب عزيز قد سافر إلى ليبيا قبل  
حوالي سبع سنوات بغية العمل وتحسين أوضاعه المعيشية.

وقد ابلغ صديقه وزميله الليبي "يوسف" والد عزيز هاتفياً نبأ  
مقتل ولده، وبأنه كان قد التحق بقوات الثورة الليبية واستشهد  
خلال القتال الذي نشب بين قوات الثورة الليبية وكتائب القذافي  
أثناء تحرير تلك المدينة.

ليس عزيز هو الشهيد الأول ولا نعتقد انه سيكون الأخير الذي  
يقدمه الشعب الكردي في سبيل حرية الشعوب العربية ونصرة  
قضاياها، فهناك مئات الشهداء المتطوعين من أبناء شعبنا الذين  
قضوا نحبهم في صفوف الثورة الفلسطينية وحدها، هذا عدا عن  
أدوارهم المشهودة في الكفاح من اجل الاستقلال في سوريا  
والعراق بل وأينما وجدوا وأقاموا. وإن دل هذا على شيء فهو  
يدل على إخلاص الإنسان الكردي ووفائه للمجتمع الذي يعيش  
فيه، وعلى توفقه الدائم للحرية ومقاومة الظلم أينما كان وبكل  
الوسائل الممكنة.

رحمك الله يا شهيد الحرية في الديار الليبية، ستتذكر الأجيال  
بالتقدير اللائق بنخوتك وقيمك الإنسانية الراقية، وستكون أنت  
وأمثالك جسوراً للتواصل وتعزيز الروابط الإنسانية والاحترام  
المتبادل بين الشعوب.

الصبر لذوي الشهيد

**بيان إلى الرأي العام****حول امتقالات تعسفية متواصلة**

تزامنا مع تصاعد بطش أجهزة النظام وتكيله  
بالمظاهرين والمحتجين من زهق للأرواح وسفك  
للدماء ، فإن حملات الاعتقالات التعسفية لشباب  
الانتفاضة وللناشطين السياسيين تتضاعف  
وتتواصل على طول البلاد وعرضها ، وهي في  
مجملها بعيدة عن الأصول القانونية والقضائية ،  
مما يشكل انتهاكا صارخا للحريات العامة ،  
وخلافا واضحا لادعاءات السلطات عن رفع حالة  
الطوارئ والأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية ..

ففي مدينة دمشق أقدم الأمن السياسي على  
اعتقال الطالب سرور علي شيخموس وهو من  
سكان مدينة رأس العين - محافظة الحسكة -  
مواليد ١٩٨٠ ، سنة رابعة أدب إنكليزي ، حيث  
اعتقل من جامعة دمشق حوالي الساعة الثالثة من  
بعد ظهر يوم الخميس الموافق لـ ١٨ / ٨ /  
٢٠١١ وإثناء تقديمه امتحانا لإحدى مقرراته ،  
ولا زال مصيره مجهولا حتى تاريخ إعداد هذا  
البيان .. وفي مدينة القامشلي - محافظة الحسكة  
- عمدت السلطات الأمنية يوم الخميس الموافق  
لـ ٢٥ / ٨ / ٢٠١١ إلى اعتقال كل من : سعيد  
محمد محمد ، وخورشيد نجاة محمد (عليكا) ،  
فتح الله حسين حسن - فخر خليل- عبدالله عمر  
عبدالله - نايف يوسف عدي- عبدالرحمن أحمد  
سلو- أكرم محمد عدي- محمد يوسف طيبة-  
نايف جمعة شمالته- سردار حسن قري- عبدالله  
عثمان عيدو- دلشاد عبدالرزاق عرب- كانيوار  
جمعة عثمان- طاهر زكي عرب، فيصل عزام ،  
محمد شبيب ، جمال أبو دلو، ولا زال الجميع  
رهن الاعتقال حتى تاريخه ..

أما في مدينة عامودا ، فقد تم اعتقال مجدل  
عبد الفتاح عوجي ، وكذلك في مدينة رأس العين  
تم اعتقال عمر عدي محمد المعروف بـ ( عمر  
عفدكي ) يوم ٢١ / ٨ / ٢٠١١ من قبل الأمن  
الجناي في حلب ، على أنه مطلوب من الأمن  
السياسي ..

إننا في أحزاب الحركة الوطنية الكردية ، ندين  
بشدة ونستنكر جرائم النظام المتتالية واعتقالاته  
التعسفية للمواطنين ، ندعو إلى الإفراج الفوري  
عن جميع معتقلي الرأي والموقف السياسي بمن  
فيهم معتقلي الانتفاضة الجماهيرية وتبييض  
السجون ، وطي ملف الاعتقال السياسي نهائيا ..

في ٢٨ / ٨ / ٢٠١١

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

## بيان لمجلس الأمن وتقرير لمفوضية حقوق الإنسان

وخلص التقرير أن البعثة "وجدت نمطا من انتهاكات حقوق الإنسان يشكل هجوما واسعا وممنهجا ضد السكان المدنيين، الأمر الذي قد يرقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية". وأضاف "إن الأطفال لم يسلموا أيضا وتم استهدافهم من قبل القوات الأمنية وتعرضوا لنفس الانتهاكات التي تعرض لها الكبار بما في ذلك التعذيب دون النظر إلى سنهم"، مشيرا إلى أن قيام السلطات السورية بتعذيب وقتل الأطفال "أمر يثير القلق البالغ".

وقال التقرير "عندما تفشل الدولة في حماية مواطنيها من جرائم دولية خطيرة تقع على المجتمع الدولي مسؤولية التدخل واتخاذ إجراءات للحماية بصورة جماعية وحاسمة".

وأوصى التقرير سوريا بإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فورا والسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى المحتاجين والسماح لمفوضية حقوق الإنسان بإجراء تحقيقات في كل الانتهاكات. ودعت البعثة مجلس الأمن الدولي إلى إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وظهر يوم ١٨ آب عقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصة لمناقشة ذلك التقرير وقدمت فيها المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي شهادتها حول أحداث القمع في سوريا، واستمع المجلس إلى شهادة كبيرة مسؤولي الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، فاليري اموس، ولم يتوصل المجلس إلى أي قرار.

ومن جهته عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ٢٣ آب جلسة استثنائية أبدى بغالبية الأصوات قراراً يدين فيه شدة الانتهاكات المستمرة الخطيرة والمنهجية مثل الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة والقتل واضطهاد المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان في سورية، وقرر «إرسال لجنة تحقيق مستقلة في شكل عاجل... لإجراء تحقيقات في انتهاكات لحقوق الإنسان في سورية» خلال الأشهر الماضية، وتحديد الوقائع والظروف التي أدت إلى مثل هذه الانتهاكات «وكشف مرتكبيها للتأكد» من إمكان محاسبتهم على أفعالهم. ويطلب القرار من السلطات السورية «التعاون كليا مع لجنة التحقيق». ومن المفترض أن ترفع هذه اللجنة تقريرها قبل نهاية تشرين الثاني المقبل وتنقل استنتاجاتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة والهيئات المختصة.

ومن جهتها أعربت المديرية العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، في ٣١ آب عن قلقها بشأن الاعتداء المتواصل الذي يتعرض له الصحفيون في سوريا وطلبت من السلطات احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الأساسية المتعلقة بحرية التعبير. وقالت بوكوفا في بيان لمنظمة اليونسكو في باريس "إن أعمال التعذيب والاعتقال غير قادرة على إقناع الشعب السوري بأن القوة هي صاحبة الحق. ومن الضروري لمستقبل البلاد وشعبها أن تحترم السلطات حرية التعبير وأن تستمع إلى ما تقوله هذه الأفكار النقدية".



إثر توسع واشتداد حالة القمع والعنف التي مارستها السلطات السورية خلال شهر رمضان /آب ٢٠١١ بحق التظاهرات السلمية

لمدنيين عزل، وبتحرك من الدول الأوروبية وأمريكا توصل مجلس الأمن إلى إصدار بيان رئاسي يوم ٣ آب أدان فيه بالإجماع "الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان واستخدام القوة ضد المدنيين" من قبل السلطات السورية. في ظل امتناع روسيا والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند عن إصدار أي قرار أممي ملزم. ومن ناحيته ناشد الأمين العام، بان كي مون، في مكالمة هاتفية مع الرئيس بشار الأسد في ١٧ آب ضرورة وقف العمليات العسكرية والاعتقالات الجماعية في سوريا على الفور، مجددا الإعراب عن القلق بشأن التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، وأبدى امتعاضه أكثر من مرة لعدم اكتراث الرئيس السوري بمناشداته وتنفيذ ما وعد من إجراءات لوقف العنف.

وفي ١٧ آب دعت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة، راديا كوماراسوامي، السلطات السورية إلى إنهاء استخدام القوة القاتلة والمفرطة التي تؤدي بحياة المدنيين والأطفال. وقالت "لدينا مزاعم ذات مصداقية بقتل أطفال وإصابتهم في العمليات العسكرية ضد المدنيين في سوريا، كما توجد مزاعم بتعذيب الأطفال على أيدي القوات الأمنية". وأكدت أن الدول الأطراف في معاهدة الطفل من واجبها حماية الأطفال في أي عملية للشرطة أو الجيش، ودعت السلطات السورية إلى الوفاء بالتزاماتها". كما أعربت عن قلقها إزاء سلامة المشردين داخليا وأطفال اللاجئين الفارين من العنف.

وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان في ١٨ آب تقريرا عن الأوضاع في سوريا، أعدته بعثة مؤلفة من ١٣ خبيراً منعتها السلطات السورية من دخول البلاد ولم تتعاون معها، مما اضطرت للذهاب إلى أربع دول مجاورة لتستمع إلى شهادات العديد من النازحين والمنشقين والمغادرين لسوريا قبيل البدء بالتحقيقات، كما شاهدت شرائط فيديو وعدد كبير من الصور المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى المعلومات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.



## إدانة واسعة لما تعرض له الفنان علي فرزات

تناقلت وسائل الإعلام بشكل عاجل وواسع نبأ الاعتداء الآثم على فنان الكاريكاتير السوري المعروف علي فرزات ، كان للخبر الوقع المؤلم في نفوس محبيه ودليلاً على ممارسات شبیحة النظام المفسوحة التي انقضت على فرزات أمام فندق شيراتون القريب من ساحة الأمويين التي تعج عادةً بدوريات الأمن والشرطة في العاصمة دمشق صباح يوم الخميس ٢٥/٨/٢٠١١ وانهالت عليه بالضرب المبرح واختطفته ورمت جسده المنهك على قارعة الطريق قرب المطار ، حيث قيل له : "كيف تتمادى على أسياذك بالرسم والنقد؟ سنعلمك كيف تتمادى عليهم".

وفي اتصال هاتفي مع فضائية العربية طرح الفنان فرزات تساؤلاً حول ادعاءات النظام السوري بأنه يلاحق المسلحين والمندسين، وقال: "ماذا يقولون عني الآن؟ بماذا يُجيبون من يسألهم عما فعلوه بي؟ أنا فنان لا أملك سلاحاً.. لا أملك إلا قلماً، بينما هم لديهم جميع الأسلحة التي تدينهم".

هذا وقد أدانت العديد من الجهات الدولية منها فرنسا والإدارة الأمريكية ما تعرض له فرزات من عمل إجرامي وحشي مثير للاشمئزاز والأسف .

وفي سوريا، أصدر الفنانون التشكيليون بياناً يدين الاعتداء على فرزات ، جاء فيه : "اليوم اجتاحَت الوحشيةُ الأُمْنِيَّةُ جسدهُ في رسالةٍ إرهابيةٍ مُباشرةٍ لكلِّ سوري ولِلإنسانيةِ جمعاء.. إنَّ جسدهُ المُدْمَى وإنسانيتهُ المنتهكة هي الصورة "الإرهاب" التي يقترحها النظام السوري لسوريا.. حباً "علي فرزات" و عرفاناً لإنسانيته المبدعة.. وصوناً للإنسان في روحه وجسده وذكائه وحرِيَّته".

وطالب بتحديد يوم تضامني معه للاحتجاج على العنف اليومي وانتهاك حقوق الإنسان، وتوجيه رسالة موحدة وموحدة إلى "اتحاد التشكيليين العرب وإلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الأمين العام للأمم المتحدة"، كما طالب النظام السوري "بالكشف العلني والفوري عن كلِّ من حَطَّطَ وأمرَ ونَقَدَ هذه الجريمة"، معتبراً أن "السكوت عنها يعني مباشرةً الضلوع بها".

كم أصدر عدد من المثقفين السوريين بياناً، جاء فيه بان "المثقفين السوريين يستكرونها هذه الجريمة بحق أحد رموز الثقافة السورية المعاصرة وأحد أكثر فناني الكاريكاتور موهبةً ونقداً، وبيدونيون مرتكبيها، ويحملون مسؤوليتها كاملة لأجهزة الأمن السورية". وأن ما حصل لفرزات هو رسالة "لبث الخوف في أوساط المثقفين في محاولة للجم تضامنهم مع حركة الحرية التي تعم المدن السورية وقراها منذ ستة أشهر". وناشد البيان "كل المثقفين والفنانين في البلاد العربية والعالم إدانة هذه الجريمة النكراء والتضامن مع أبناء شعبنا ومثقفيه وفنانيه".

يذكر أن علي فرزات ( ٦٠ عاماً) قد فاز بعدد من الجوائز وأسس صالة للفن الساخر في مقر جريدة الدومري التي كان قد أصدر منها ( ١٥٠+١) عدداً ابتداءً من عام ٢٠٠١ لغاية منعها في عام ٢٠٠٣ من قبل السلطات السورية على خلفية نشرها لمواد تنتقد سياسات الحكومة وتسلط الأضواء على الفساد المستشري في الدولة والمجتمع .



## كشف النقاب عن

## موجة الوفيات في

## الحجز في سوريا

في تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية المعنون بـ: "الاعتقال المميت، يوثق الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا" حالات الوفاة في الحجز التي وقعت في الفترة بين أبريل/نيسان وأغسطس/آب في أعقاب حملة الاعتقالات الكاسحة.

كما ورد في خبر نشرته المنظمة في ٢٣ آب ٢٠١١ عن التقرير : (( إن وفاة ٨٨ شخصاً في الحجز يمثل تصعيداً كبيراً في معدل عدد الوفيات التي تقع بعد الاعتقال في سوريا. ففي السنوات الأخيرة سجلت منظمة العفو الدولية ما معدله حوالي خمس حالات وفاة في الحجز في كل عام.

وقال نيل ساموندرز الباحث في شؤون سوريا في منظمة العفو الدولية، "إن هذه الوفيات التي تقع خلف القضبان بلغت نسباً هائلة، ويبدو أنها تمثل امتداداً لنفس الازدراء الوحشي للحياة البشرية الذي نشهده يومياً في شوارع سوريا". وأضاف يقول: "إن أنباء التعذيب التي تلقيناها مثيرة للربح. ونعتقد أن الحكومة السورية تعتمد إلى اضطهاد شعبها بشكل منهجي وعلى نطاق هائل".

وقال نيل ساموندرز: إذا نظرنا إلى الوفيات في الحجز في سياق الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق التي تُرتكب في سوريا، فإننا نعتقد أن هذه الوفيات ربما تشمل جرائم ضد الإنسانية". ومضى يقول: "إن رد مجلس الأمن كان غير كاف بالمرّة حتى الآن، ولكن الأوان لم يفت بعد لكي يتخذ المجلس إجراء صارماً وملزماً من الناحية القانونية".

وقد تمكنت منظمة العفو الدولية من جمع أسماء أكثر من ١,٨٠٠ شخص قيل إنهم لقوا حتفهم منذ بدء الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح. كما قبض على آلاف الأشخاص الآخرين، بينهم العديد من المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن اعتقال مجهولة، وهم لذلك عرضة لخطر التعذيب أو الموت.))

وكامل التقرير في موقع المنظمة :

<http://www.amnesty.org/ar/>



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK  
RESEAU EURO-MEDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME  
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان

ومن ثم، فإن الشبكة الأوروبية المتوسطية تحت الحكومة التركية بقوة على أن تسمح للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالوصول دون قيود إلى المخيمات، وتسجيل اللاجئين الذين يرغبون في ذلك وفقاً للاتفاقيات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا صادقت على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، ولكنها تقصر تطبيقها على أوروبي الحرب العالمية الثانية

هذا ولم تسمح تركيا لوسائل الإعلام بزيارة المخيمات، باستثناء زيارة في يونيو/حزيران الماضي في حدود ضيقة، كما لم تسمح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية أيضاً بالزيارة، بما في ذلك منسقية حقوق اللاجئين (وهي تحالف من سبع مجموعات محلية ودولية لحقوق الإنسان).

وتحت الشبكة الأوروبية المتوسطية تركيا على إعادة النظر في سياساتها، والسماح لوسائل الإعلام بالوصول إلى اللاجئين، شريطة استيفاء الضمانات الأمنية، فضلاً عن إشراف منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية على كيفية تشغيل وإدارة المخيمات. وهذا من شأنه تلبية مطالب اللاجئين، لاسيما وأن البعض منهم أشار إلى ظروف صعبة، ومشاكل في المياه والصرف الصحي، وعدم كفاية الرعاية الطبية في بعض الأحيان.

وأخيراً، تحت الشبكة الأوروبية المتوسطية الحكومة التركية على سن لوائح واضحة تسمح للاجئين برحلات يومية خارج المخيمات، حيث أن تلك الرحلات سُمح بها على نحو عشوائي حتى الآن. وقال العديد من اللاجئين للشبكة أنه على الرغم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، إلا أنهم يشعرون وكأنهم محتجزون في سجن، وهو أمر من المرجح أن يزيد من حدة التوتر داخل المخيمات.

\* شبكة مكونة من ٨٢ منظمة ومؤسسة وفرداً يتوزعون على ٣٠ بلداً في المنطقة الأوروبي-متوسطية، تأسست عام ١٩٩٧ كاستجابة لإعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الأوروبي-متوسطية، موقع الشبكة :

<http://www.euromedrights.org/ar>

## اللاجئون السوريون في تركيا بحاجة إلى حماية دولية

موقع الشبكة - كوبنهاغن ٢٩/٨/٢٠١١

قام وفد من الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان\* بمهمة ميدانية لتقييم وضع اللاجئين السوريين في المخيمات الموجودة في جنوب تركيا، وذلك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ أغسطس/آب، والتقى الوفد بعدد من اللاجئين وبمنظمات غير حكومية تركية ومسؤولين أتراك وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقد خلصت البعثة إلى أنه على الرغم من تقديرها لجهود تركيا في توفير المأوى للسوريين الفارين من العنف في بلادهم، فإنها تحت الحكومة التركية على منح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول الكامل إلى المخيمات والسماح للسوريين بالتقدم بطلبات للحصول على وضع لاجئين مع توفير الحماية الكاملة لهم وفقاً للاتفاقيات الدولية.

وقد عبر الآلاف من السوريين، رجالاً ونساءً وأطفالاً الحدود إلى داخل تركيا، فراراً من الهجمات العسكرية والأمنية على مدنهم وقراهم في أعقاب المظاهرات المناهضة للحكومة التي تستمر في البلاد منذ مارس/آذار ٢٠١١. وينتمي معظم اللاجئين إلى بلدة جسر الشغور والقرى المحيطة بها، التي خلت تقريباً من سكانها بعد أن هددت الحكومة السورية علناً باقتحامها. وقد وصلت أعداد إضافية مؤخراً من اللاذقية وحماة، وهناك اليوم ما يقرب من ٧٠٠٠ لاجئ سوري يقيمون في ستة مخيمات تنتشر في محافظة هاتاي (لواء اسكندرون) الحدودية.

وتواصل الشبكة الأوروبية المتوسطية استنكارها الشديد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الحكومة السورية ضد المتظاهرين، وتحتها على وقف حملتها القمعية شديدة الوطأة.

وجدير بالذكر أن العديد من اللاجئين وصلوا دون جوازات سفر أو أي شكل آخر من أشكال تحديد الهوية. وأفاد اللاجئون الذين قابلتهم الشبكة أن الجيش التركي يعاملهم معاملة حسنة على المعابر الحدودية غير الرسمية، حيث تُسجل المعلومات الخاصة بهم ثم يُنقلوا إلى مخيمات خاصة تديرها جمعية الهلال الأحمر التركي. وقد واصلت تركيا فتح حدودها أمام السوريين الذين لا يحتاجون إلى تأشيرات دخول لأراضيها، وقدمت لهم المأوى والغذاء والمساعدات الطبية وحتى ملاعب الأطفال ولكن بدرجات متفاوتة.

وتعتبر الحكومة التركية هؤلاء اللاجئين "ضيوفاً"، وهو وضع يسمح بتأويلات متباينة، ويفتقر إلى الحماية الدولية التي يمكن أن توفرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. بيد أن المفوضية العليا لم يُسمح لها بالوصول بشكل منتظم إلى المخيمات، وعلمت الشبكة أن من سُجلوا كطالبي لجوء هم فقط القلة القليلة من السوريين الذين تمكنوا بصعوبة من الوصول إلى مكتب المفوضية في أنقرة. وقد أبلغ بعض اللاجئين الشبكة أنه طالما استمر النزاع داخل سوريا على نفس المستوى من الكثافة والحدة، فإنهم لا يشعرون بدرجة كافية من الأمان لكي يعودوا إلى ديارهم في المستقبل القريب.



## لغتي

بقلم: كلاويز جتو

رأيت يوماً ملاكاً جميلة، قوية، مفتخرة ،  
سألتني بود ووقار: هل تعرفيني يا ابنتي؟! قلت  
لها: نعم يا ملاكي، كيف لا، لكنني صغيرة جداً امام عظمتك، امام  
الكتابات التي كتبت عنك، فيبدأ تاريخك منذ قبل الميلاد وسوف  
تستمرين في الوجود ما دام هناك كردٌ وحجر في هذا الوطن.. أنتِ  
روح خاني والجزري وماني، أنتِ حلم قاضي محمد وشيخ سعيد وآل  
بدرخان وغيرهم ممن واصلوا الليل بالنهار من أجل رفعة شأنك... أنتِ  
يا ملاكي إمبراطورية ميديا العظيمة، أنتِ مهاباد المؤودة، أنتِ جبل  
زاغروس الشامخ، أنتِ زهرة جبل روست وهمرين وقره جوخ، أنتِ  
روح مم وزين، أنتِ نبضة قلب العاشقين سيامند وخجي الجريحة، أنتِ  
الروح الناطقة في كتابات جلادت بدرخان ونور الدين زازا وقدري  
جان وجكرخوين...، أنتِ نار نوروز المقدسة، أنتِ شجاعة ليلى قاسم  
النادرة، أنتِ نعمات شفان برور ومحمد شيخو الحزينة، أنتِ...  
فقاطعتني وسألتني: هل تشعرين بالفخر كونك ابنتي؟ فقلت لها: كيف  
لا يا ملاكي، وهل هناك من لا يشعر بالعز والفخر بأمه، فأنتِ أمي  
الغالية، وقد أوصاني الله سبحانه وتعالى بك. أنا، وجميع أبنائك نفديك  
بالغالي والنفيس، وسنزيل الشوك والحجارة من دربك.. وسنزرع بدل  
الشوك وروداً على درب لقياك، سنبنو بالحجارة جسوراً يربطها الأمل  
لتعبري إلى المستقبل بسلام... وسوف يأتي اليوم الذي نتحرر فيه  
وإياك من الأصفاد والقيود، وترتسم البسمة على شفاه الأطفال، ويعم  
الفرح والسلام ربوع بلادنا، وسوف تزول إلى الأبد تلك المظالم التي  
اجترعناها قروناً وقروناً... مهما كتبتُ عنك، لن أستطيع أن أوفيك  
حَقَّ علينا يا ملاكي... يا لغتي الجميلة!!  
فقلت: ولكن يا بنتي ألا تلاحظين أن هناك من نساني؟ فكيف للمرء  
أن ينسى أمه؟! قلت لها: إنسيهم أنتِ أيضاً يا ملاكي كما نسوك. فقلت:  
لكنهم أبنائي، فهل يعقل أن تنسى الأم أبنائها وفلذات كبدها؟؟ إن  
نسيهم، فلن أكون أما حقيقية!! فقلت لها: سيعودون إلى أحضانك يا  
أمي، لأنهم سوف لن يجدوا أما أوفى منك، ولا يمكن لغير الأم أن  
تصبحَ أما.. ثم ودعتني وأوصتني بالأناصها، وأن أبقى على صلة  
معها، فوعدتني بأن تكون دوماً على لساني، وأن أصونها كما أصون  
قلبي وعيني، واحتفت وراء الغيوم بجسدها، وسأحتفظ بها في ثنايا قلبي  
مدى الحياة.

## الأكراد في مصر عبر العصور

بهذا العنوان صدر كتاب جديد في العاصمة المصرية القاهرة -  
الطبعة الأولى لعام ٢٠١١، من تأليف الإعلامية درية عوني  
والأكاديمي المتخصص في الشؤون الكردية بجامعة الأزهر الشريف  
محمود زايد والأكاديمي مصطفى محمد عوض بجامعة الأزهر  
الشريف . يتطرق الكتاب إلى العلاقات الكردية المصرية في عهد  
الفراعة وحياة ودور الكرد في العصر الأيوبي والعصر المملوكي  
والعهد العثماني حتى عهد محمد علي وأسرته ، ويعرف المشاهير  
والأعلام المصريين من أصل كردي في العهد الحديث ويتحدث عن  
زيارات ميدانية لبعض أحفاد الكرد المصريين .



(1918-2010)

## في الذكرى السنوية الأولى لرحيل الشخصية الوطنية الكردية يوسف حرسان

في يوم الثلاثاء ٢٤/٠٨/٢٠١٠م، توقف  
قلب المناضل الوطني الكردي المعروف  
يوسف حج حرسان عن الخفقان في منزله  
الكائن في عامودا، حيث ودّع حينها من قبل  
محببيه وأهل عامودا والقامشلي بأكاليل الزهر  
والدموع. وبمناسبة مرور عام على رحيل  
هذه الشخصية الكردية المرموقة التي أفنت  
شبابها في خدمة القضية الكردية ودفاعاً عن  
اللغة والثقافة الكردية، فإننا نستذكر خصاله  
وسجاياه الطيبة. ولد الراحل عام ١٩١٨ في  
قرية (سيمتكي نواف) التابعة لناحية عامودا،  
وانتسب إلى جمعية خويبون ثم إلى الحزب  
الديمقراطي الكردي في سوريا الذي تأسس  
عام ١٩٥٧. ونتيجة احتكاكه وتعامله في  
العمل السياسي مع الأديباء والشعراء الكرد  
في زمانه من أمثال أوصمان صبري، قدري  
بك وأكرم بك أبناء جميل باشا الديار بكري  
وجكرخوين ونامي وتيريز... وغيرهم، تعلّق  
بالأدب والثقافة الكردية، فكتب مقالات عديدة  
بلغت أمه في مجلة هاوار وروناهي اللتين  
كان يصدرهما الأمير جلادت بدرخان في  
دمشق عام ١٩٣٢، وكذلك في مجلتي سنير  
و روزا نو اللتين كان يصدرهما الأمير  
كاميران بدرخان في بيروت، وباسمه  
الصريح.

لا شك بأننا مدينون لأولئك الرجال الذين  
واصلوا الليل بالنهار في ظل أنظمة حكم  
شوفينية مارست بحق شعبنا الكردي مختلف  
صنوف سياسات القهر والإنكار بغية صهره  
في بوتقة القومية العربية قسراً، أولئك الذين  
قاوموا هذه السياسة بصمودهم وصبرهم في  
الزنازين وتمسكهم بلغتهم وتشجيع أبنائهم  
لتعلمها، فناعة منهم بأن اللغة هي عنوان  
وجود الشعوب. وبهذه المناسبة، فإننا نضع  
باقة من الورود والرياحين على ضريح  
الراحل يوسف حرسان ونطمئننه بأن القضية  
التي عمل لأجلها غالبية سنين عمره سوف  
ترى النور وتنتصر.

## الإعلام الكردي في سوريا ودور المثقف

بقلم: هوزان حسن

إذا أردنا أن نعطي الموضوع حقه لآبد من دراسته في كافة جوانبه التاريخية والسياسية والثقافية والفكرية ومدى ارتباط الإعلام بأوضاع المجتمع وتطوره والظروف القاسية التي مرّ بها ، سأحاول تحديد بعض النقاط ،... حالياً يعاني الإعلام الكردي في سوريا من الضعف والدروشة ولم يرتقي إلى مستوى مقبول في هذه المرحلة خاصة ، حيث تقدم بخطوات ملموسة مقارنة مع الماضي ولكنها بسيطة في ظل ثورة التقنية والمعلوماتية والاتصالات والإعلام التي يشهدها العالم الآن، والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى اعتماد الحكومات المتعاقبة لسياسات الحزب الواحد وإغلاق الأبواب أمام العمل الإعلامي الحرّ والمتعدد أو ممارسة السياسة بحرية من قبل أفراد المجتمع ، وقمعها للرأي الآخر، إلى جانب ضعف المجتمع الكردي في سوريا - الريفي بشكل عام والمقتطع أوصاله عن محيطه الكردستاني في جانبه المدني بداية القرن العشرين - اقتصادياً وثقافياً خاصة في مجال الكتابة باللغة الأم ، وكذلك :



## تركيا تؤكد نشر الدرع الصاروخي على أراضيها

بقلم: محمد نور الدين \*

أكدت أنقرة، أمس، ما شاع قبل أسابيع أن نظام الإنذار المبكر التابع للدرع الصاروخي سوف يتم نصبه في الأراضي التركية.

وجاء التأكيد على لسان وزارة الخارجية التركية نفسها عندما أجاب الناطق باسمها سلجوق أونال على سؤال بهذا الخصوص. وقال أونال انه في نهاية عملية مشاورات شاملة شارك فيها أعضاء حلف شمال الأطلسي، بما فيها تركيا، وافق «الأطلسي» في قمة لشبونة العام الماضي على مفهوم الإستراتيجية الجديدة للحلف. وتهدف هذه العقيدة إلى ضمان امن الحلف في مواجهة التهديدات اعتمادا على التكنولوجيا المتطورة المتلائمة مع شروط العصر.

وأضاف أونال انه «في هذا الإطار تقرر تطوير نظام دفاع ضد تهديدات الصواريخ البالستية. وقد أعطت تركيا دعماً منذ اللحظة الأولى للجهود المبذولة لتطبيق القرار». وأشار إلى أن تركيا بصفتها ركيزة من ركائز الحلف، وبناء على توجيهات الحكومة، فقد تقرر نشر نظام الإنذار المبكر التابع لنظام الدرع الصاروخي على الأراضي التركية. واعتبر أن هذه الخطوة ستعزز قدرة حلف شمال الأطلسي الدفاعية كما ستقوي نظام الدفاع الوطني التركي. وبذلك تؤكد أنقرة رسمياً، وللمرة الأولى، جميع الشائعات والتسريبات التي كانت تنتشر في وسائل الإعلام التركية، وكانت الحكومة تلتزم الصمت تجاهها. ويأتي تأكيد نشر نظام الدرع الصاروخي على الأراضي التركية، في مناطق لم يكشف عنها، في ظل تقارب تركي قوي مع حلف شمال الأطلسي من خلال مشاركة أنقرة في عمليات الحلف ضد قوات العقيد الليبي معمر القذافي، حيث ادت تركيا دوراً مسانداً، جويًا وبحريًا، للعمليات، كما من خلال الدور القيادي لقاعدة ازميزر الأطلسية، وكذلك من خلال تقديم تغطية إعلامية لعمليات كان وزير الداخلية الفرنسي السابق وصفها بالصليبية. ويأتي تأكيد الخارجية التركية لنشر نظام الدرع الصاروخي في لحظة سياسية إقليمية ودولية حساسة، حيث يسود الفتور العلاقات التركية- الإيرانية من جراء المسألة السورية، فضلاً عن التوتر غير المسبوق في العلاقات التركية- السورية، خصوصاً أن نظام الدرع الصاروخي موجه في الأساس ضد إيران وسوريا والدول المعارضة للسياسات الغربية والإسرائيلية في المنطقة.

كذلك جاء التأكيد بعد تهديدات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بضرب إيران عسكرياً إذا أصرت على الاستمرار في برنامجها النووي، معتمداً في تهديده على حلف شمال الأطلسي الذي بات يغري بعد إطاحته القذافي الدول الغربية على تكرار استخدامه أو التهديد به لابتزاز خصومه.

وسوف تعطي الموافقة التركية إشارة سلبية جداً تجاه محيطها الإقليمي المباشر، ما سينعكس مزيداً من التوتر مع جيرانها الجنوبيين، فضلاً عن روسيا، التي كان نظام الدرع الصاروخي في الأصل يستهدفها، قبل أن تضاف إليها سوريا وإيران وبالتالي إعطاء دور مركزي لتركيا في هذا النظام.

والمفارقة في الموافقة التركية على الدرع الصاروخي أنها جاءت بعد تسريب مضمون تقرير «بالمر» حول الهجوم الإسرائيلي على «أسطول الحرية» والذي لم يحمل إسرائيل مسؤولية وبرر فعلتها في المياه الدولية ولم يطلب منها الاعتذار، وحيث كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان ووزير خارجيته احمد داود اوغلو يتوقعان أن يكافئ الغرب تركيا على انسجامها مع سياساته في الأشهر الأخيرة بحيث يحفظ تقرير «بالمر» لهما ماء الوجه تجاه الرأي العام التركي الذي كان ينتظر من حكومته ردة فعل أقوى تتناسب مع دماء الأتراك التسعة وحجم العدوان الذي حصل...\* السفير ٢٠١١/٩/٣

## في تكاثر، المؤتمرات، وصخب الخارج!

بقلم: د. نصر حسن

المتتبع لحراك بعض أطراف المعارضة السورية في الخارج منذ بدء ثورة الحرية والكرامة في منتصف آذار ٢٠١١ إلى اليوم، يدرك أنها مدفوعة بقوة حركية الثورة وأمور أخرى بشكل ما، تحاول بفوضى ظاهرة أن تبلور صيغة ما لعملها تعرض نفسها أمام الداخل والخارج من جهة، ومن أخرى تدلل تلك الشهية المفتوحة على الآخر لعقد مؤتمر تلو الآخر على بعض الإخفاق أو الدوران في حلقة مفرغة، أو تعتمد بعض القوى التي تملك الوسيلة إلى الانتظار والمراوحة في صالات المؤتمرات هنا وهناك!، أو التدوير المقصود لشبه البرامج والأهداف في سبيل خلط الأمور وتدويخ الناس، بمجمله يشي أن هناك قصوراً ما أو خلافه يفرض ذلك التواتر المقصود. بالمقارنة، رغم أنها غير موضوعية،، أثبت أبطال الثورة في الداخل ديناميكية عالية ومستوى من الكفاءة والوعي باهرين في مواجهة آلة النظام القمعية وآلة الاعلامية الهائلة ومخططاته الأمنية الشغالة على مدار الساعة وعلى ساحة الوطن كله، يستخدم النظام كل تراكم خبرته القمعية لإجهاض الثورة أو حرفها عن طريقها الوطني المدني السلمي، رغم ذلك مني بالفشل الذريع، وأيضاً رغم ممارسات السلطة وملحقاتها الأمنية والاعلامية الكبيرة، يواجه شباب الثورة الأعباء بمستوى رفيع من القيادة الميدانية والسياسية لمراحل الثورة وأطوارها مع استيعاب معقول للوضع الداخلي والإقليمي والدولي، كل ذلك يتم بقيادة ميدانية كفوءة وبإمكانيات بسيطة رغم الخلل الكبير في المواجهة بين الرصاص والحناجر، وفي وضع أمني رهيب وحالة إنسانية مقلقة إلى حد بعيد، كل ذلك يتم ←

١- ارتبطت مسيرة الإعلام الكردي بحياة الحركة الحزبية الكردية في سوريا الراحية لها والتي عانت بدورها من التشتت والتخلف والضعف، دون أن يكون هناك جهات مستقلة تعمل فيه.

٢- معظم الكوادر الذين يعملون فيه غير اختصاصيين أو مهنيين، لذا يفنقد في الكثير من الأحيان إلى المهنية والاحتراف والرصانة كعمل صحفي، ويطغى عليه الجانب الذاتي.

٣- لم يستطع استقطاب شريحة واسعة من المهتمين وبناء أواصر التواصل معهم أو التأثير نوعاً ما في الرأي العام الوطني والعالمي أو المساهمة في رسم سياسات معينة وتحديد بعض المسارات عدا على الصعيد المحلي الكردي وبشكل مقبول، رغم بذل بعض الجهود المتواضعة هنا أو هناك.

٤- الإعلام الإلكتروني اختلف نوعاً ما عن الورقي، لكنه لم يستطع الخروج من دائرة التجاذبات الهزيلة وتبادل الاتهامات ونشر الغسيل الوسخ أمام الملاء كما يقال وحتى لمواد تفنقز إلى بنية معرفية ولغوية سليمة وكذلك دون التأكد من مصداقية بعض المواد، رغم أن إدارات الكثير من المواقع مستقلة عن الأحزاب وشؤونها.

٥- مع الأسف نكاد نفنقد إلى الإعلام الناطق باللغة الأم في الساحة الكردية وهذا يضعف بشكل كبير المشهد الثقافي والشخصية الكردية المستقلة.

٦- الإعلام الفضائي بصفة كردي سوري غير موجود حالياً مع الأسف.

٧- نظراً للعلاقة الوثيقة بين السياسة والثقافة، تعاني اللوحة الثقافية الكردية بشخصها ومستوياتها المعرفية والفكرية مما تعانيه اللوحة السياسية الكردية من تشتت وتدني في الأداء كما ونوعاً.

٨- لم يستطع المثقف الكردي السوري اختراق الوسط الثقافي والإعلامي العربي والعالمي، إلا في بعض الحالات، وطرح مواضيع فكرية - ثقافية أو سياسية خاصة في ما يتعلق بوضع الشعب الكردي في سوريا، تبدد التشويه والإنكار الذي تعرض له على مدار عقود وتساهم في تصويب آراء ومواقف الآخرين عنه وفي كسب أصدقاء ومتفهمين ومؤيدين لقضيته العادلة نحو تأسيس شراكة وطنية - إنسانية في الانتماء إلى البلد وبنائه. وعلى سبيل المثال جاء طرح مفهوم الجمهورية السورية "دون العربية" في مؤتمر استنبول مفاجئاً للوسط العربي ودون مقدمات، حيث أن هذا المفهوم لم يكن مطروحاً قط في أدبيات الأحزاب الكردية ولم يتعرض إليه المثقفون من قبل، مما حدا بالكاتب حازم صاغية ليقول في جريدة الحياة ٢٣ تموز ٢٠١١: "وسيكون الشكر أكبر في ما لو عرف الأكراد كيف يطرحون المسألة بلباقة، فلا يفرض الحزم المطلوب فيها إلى إضعاف الجهد لمعارض في عمومها".

٩- لم تستطع جموع المثقفين الكرد تأسيس روابط أو ما يشبه مراكز دراسات، يتكاتفون من خلالها في مجال الثقافة والفكر وإعداد الدراسات والتوثيق بشكل منهجي وأكاديمي معتبر وموثوق.

١٠- تقع المسؤولية على أطراف الحركة السياسية الكردية والمثقفين معاً لتطوير ما هو ممكن في مجال الإعلام الكردي السوري وتأسيس مؤسسات إعلامية وثقافية فاعلة في مرحلة ما بعد الاستبداد.

كل الاحترام والتقدير لمن يبذل ولو جهداً بسيطاً في إغناء وتطوير الحقل الثقافي والإعلامي الكردي على قاعدة الرصانة والرزانة بعيداً عن التهويل.

كله ، ينتظر من المعارضة الخارجية أن تحدد اتجاهها وتركض إليه بدل أن تمشي بببطء تائهة في زبد الدعوات والمبادرات الفردية المجهولة العنوان، وأيضاً أن تتجاوز حالة البيانات والإنشاء إلى الدخول على خط المواجهة العملي وتحديد موقف وطني جريئ مسؤول ، وأن تتجاوز برامجها الجزئية وخذقاتها الحزبية وكهنوتها الايديولوجي، إلى الإيمان بالثورة ورسالتها وهدفها الوطني ، ومقدمة ذلك هو القناعة بأن الحل الوحيد هو عمل جماعي مؤسسي سريع واضح شفاف على طريق وحدتها، وتبني شعار الثورة وهدفها ووسائلها ووضع نفسها بصراحة ووضوح في خدمتها وورائتها، وبلورة رؤى مشتركة تكون المشروع السياسي لتفكيك النظام وبنيتها الأمنية والانتقال السلمي إلى الدولة المدنية الديمقراطية .

لكن، تخطئ بعض الجهات التي تحرك بعض الخيوط الواهنة بقلّة خبرة ولا نقول غير ذلك احتراماً لكل حسني النية، أو تلك التي التحقت بالمعارضة قبل أيام من الثورة أو بعدها بشهور وخاصة ( الشلل ) التي طفت على السطح في الخارج، واستطاعت بحكم إمكانيات مادية وإعلامية معروفة، وتوفر أجواء حرية الرأي وحق المشاركة وسرعة الأحداث من أن تموه نفسها في أكثر من مؤتمر وتخلط طالحها بصالح الثورة وتتقدم الصفوف في المؤتمرات والإعلام ، وتخطئ أكثر عندما تظن أنها سوف تستطيع أن تفرض على الثورة في الداخل مجالس وقيادات وأمناء وأجندة دخيلة لا تمثل طموحها ولا تتسجم مع مسارها الوطني السياسي الأخلاقي ، وتتوهم إذا ظنت أنها بامتلاكها المال الحرام وتشكيل هيكل وتنسيقيات وهمية قادرة على أن تتلاعب بثورة أربكت نظام شمولي من الطراز الشاذ وحصرته في الحضيض الوطني والأخلاقي والإنساني ، وأثبتت الثورة بالفعل والتضحيات بعد ستة أشهر دامية من المواجهة أنها هي المنتصرة، وأولى البشائر هي أنها أوصلت النظام القمعي وحله الأمني إلى طريق مسدود ، وحصرته في حالة بؤس الوسيلة وانعدام الحيلة وسوء الخيارات.

أخيراً بمنتهى الإطمئنان نقول : إن الثورة التي فاجأت النظام والعالم بتوقيتها وقوتها وسلميتها وأخلاقيتها وقدرتها على التطور والابتكار، والتي فتحت طريق الحرية والكرامة للشعب السوري وتمشي بثبات ونجاح نحوه بما هو خيارها الوحيد ، سوف تقاوم مرةً أخرى كل من يحاول التشويش عليها أو السمسرة بدمائها ورمزيتها ، وسوف تنقل الجميع فجأةً إلى مرحلة جديدة تفرز فيها الخيوط ←

بدون مؤتمرات وبدون عراضات وبدون مجالس أو ماشابه مما هو مطروح على الساحة الخارجية حتى كاد أن يغرقها ( الخارجية ) في تكرارها ، وكأن عقد المؤتمرات ذاته بغض النظر عن المشروع هو الهدف والنتيجة معاً.

بيد أن الشعب السوري الذي حصره النظام الشمولي في قفص الاستبداد المليء بالظلم والظلام والغوغائية لعقود، وجد نفسه فجأةً أمام نعيم الحرية ، فانحلت عقده دفعة واحدة وحطم جدران الخوف بسرعة، وأحس بحريته وكرامته وقيمة رأيه كإنسان واكتشف قوته أيضاً، فراح يبدع في وسائل التعبير عن رأيه سواء في المشاركة الميدانية في الثورة أو إعلامية مساندة لها أو إنسانية مضمدة جراحها ، هذا كله شيء صحي يعكس كنه الثورة وبعضاً من ألقها الوطني التحرري الإنساني .

لكن السؤال يفرض نفسه ! لماذا نجح الداخل بالتصدي إلى أعتى آلة قمعية فاجرة؟ واستطاع أن ينظم صفوفه ويتفوق بالمواجهة عليها وبأرقى حالات التنظيم والإدامة المستمرة، وأفرز قياداته الميدانية التي تقود الثورة بشكل خفي وليس عبر الشاشات في كل المدن السورية بتناغم زمني شعاراتي سياسي إنساني فريد من نوعه بدون مؤتمرات وبدون هذا الصخب الاستعراضى الهزيل الذي تعج به ساحة المعارضة الخارجية!؟.

أكثر من ذلك ، إن مستوى العنف والقتل والتمثيل بالأحياء وبالشهداء واستباحة المدن وانتهاك الكرامات والأعراض وهدم البيوت وإحراق ممتلكات الناس وقطع الكهرباء والماء والغذاء والدواء عن شعب بأكمله واعتقال المئات من الشباب وتهجير وتشريد الناس وتقطيع سورية جغرافياً واجتماعياً وإنسانياً وانتهاك المقدرات حتى في شهر رمضان المبارك، قد زاد من عزيمة شباب الثورة الذين يعملون تحت الأرض وفوقها، وامتصوا تلك الوحشية وذلك العنف الهجمي بقدرة بطولية عجيبة وصمدوا وطوروا أدائهم العام، بل استطاعوا في ظل تلك الظروف الكارثية توحيد اللجان الميدانية على مستوى المدينة بالتنسيق والتكامل وتأسيس هيئات مشتركة لها ولاحقاً على مستوى الوطن، فيما الساحة الخارجية التي تعيش في ظروف حرية كاملة في التعبير والحركة والتجمع وبحبوحه من الأمن والأمان، لم تستطع أن تبلور عملاً موحداً ولا حتى نصفه لستة أشهر خلت!؟.

لاشك أن هناك العديد من أطراف المعارضة في الخارج تعمل مخلصاً وجاهدة وبصمت على طريق دعم الثورة وتقوم بما تستطيع على هذا الطريق، ولاشك أيضاً أن هذا هو واجبها وتعريفها ومبرر وجودها الوطني السياسي الأخلاقي ، لكن تواتر المؤتمرات بتلك الضبابية وبدون التوصل إلى نتيجة واضحة زاد طينها بلة وعللها علة ، وأربك صورة المعارضة بعض الشيء وزادها اهتزازاً، وإذا استمر الحال على هذا المنوال منطقياً سوف تفقد المعارضة الخارجية الكثير من صدقيتها على مستوى الداخل والخارج معاً ، فالداخل الذي يذبح يومياً على طريق حرية الشعب السوري

## مقتطفات من بيان الأحزاب الكردية في تركيا

### تضامناً مع أكراد سوريا

ترجمة النص الكردي: هيئة التحرير

إلى الصحافة والرأي العام...

يعود تاريخ تطور الحركة الكردية في سوريا إلى بدايات تأسيس تنظيم خويبون عام ١٩٢٧م، وترجع أسباب قوة وهيمنة التيار العروبي على الدولة السورية إلى أعوام ١٩٣٦-١٩٣٩م إثر نمو الشعور القومي العربي المتشدد. وعندما تمّ سلخ لواء اسكندرون عن سوريا عام ١٩٣٧م وضمّها لتركيا، أقدمت الأوساط الشوفينية على إثارة دعاية مغرضة هوجاء ضد الكرد أتبعَتْ بتقليل دورهم ونفوذهم وإبعادهم عن المناصب ومراكز القرار في مناطقهم.

بعد استيلاء حزب البعث على السلطة بانقلاب عسكري، تم تأسيس نظام شمولي فاشي في سوريا، ومنذ ذلك الحين تعيش شعوبها في ظل سيادة الأحكام العرفية و قانون الطوارئ بقيادة عسكرية، أصبحت الدولة برمتها تحت سيطرة بيروقراطية عسكرية مخبرانية. بعد نجاح حزب البعث العربي العنصري في السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، لم يرَ هذا الحزب أن من حق الشعب الكردي أن يتمتع بحقوقه الثقافية و السياسية في وطنه، بل أقدم على تجريد ما يقارب ١٥% منهم من حق جنسية وطنهم.

نعن للرأي العام موقفنا :

= تقوم جمهورية إيران الإسلامية عبر استخدام كافة الأساليب المتاحة بدعم المجازر التي يقترفها نظام حكم الأسد، لذا، ينبغي على الرأي العام الديمقراطي و الجماعات الإسلامية في تركيا أن تدين الموقف الإيراني، لأن قتل الناس يتنافى تماماً مع القيم الإنسانية والإسلامية.

= ندعم ونساند مطالب كرد سوريا التي عبروا عنها ببيان مشترك وموقف موحد دون قيد أو شرط.

= يجب على تركيا إعلان موقف واضح وصريح من نظام البعث وبشار الأسد، وأن تتجنب بث الفرقة والانقسام بين أبناء سوريا خاصة حيال ٢,٥ - ٣ مليون كردي سوري. وبالوقت نفسه نطالب جميع الأطراف وخصوصاً الحكومة التركية التي تقدم النصح لبشار الأسد ونقول له بأن القضايا لا يتم حلها باتباع أساليب القمع والعنف، فعليها أن تلتفت إلى وضعها الداخلي وتعيد النظر في حساباتها، وتترك قبل غيرها بأن القضية الكردية في تركيا يجب أن يتم حلها بالوسائل السلمية الحضارية وليس من خلال العمليات العسكرية داخل البلاد وخارجها، وفي هذا الإطار نريد أن نوضح للجميع بأن حقوق الشعب الكردي هي حقوق عادلة ونطالب بحمايتها وفقاً للقانون.

بهذه الوسيلة، إننا ندعم نضال شعوب سوريا لنيل حريتها وكرامتها، ونساند حصول الأكراد على حقوقهم المشروعة بعد سقوط النظام. ويجب على الرأي العام الكردي أن يكون يقظاً ولا يلتزم الصمت. ٢٤/٠٨/٢٠١١م

لجنة التضامن مع أكراد سوريا:

BDP حزب السلام والديمقراطية.

HAK-PAR حزب الحق والحريات.

KADEP حزب المشاركة الديمقراطية.

OSP حزب الحرية والاشتراكية.

مجموعة حوار دجلة - فرات

LKD بحث الكرد الديمقراطيين.

الديمقراطيون الثوريون

حركة تف كرد (Tevkurd).

والأصابع والأجندة وتتجاوز المرحلة السابقة برموزها وأسمائها الصحيحة والمستعارة ومجالسها وتفرض شعارات وأسماء وتشكيلات ميدانية بعيدة عن صخب الخارج، وتبادر عبر برامج وصيغ خلاقة إلى المبادرة نحو تكامل العمل الوطني عبر محوريه الداخل والخارج، وتحديد عمل كل محور على طريق الوحدة، وتفرض بوضوح بين أهل الثورة وأهل النظام.

### برقية تهنئة

الأخ المناضل مسعود بارزاني

المحترم ....

الإخوة أعضاء المكتب السياسي

واللجنة المركزية للحزب

الديمقراطي الكردستاني - العراق

- الشقيق ....

بمناسبة قدوم الذكرى السنوية لتأسيس حزبكم الشقيق، يطيب لنا في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا أن نتقدم إليكم بتهانينا الحارة، متمنين لكم دوام العمل لما فيه خير وتقدم شعب الإقليم والعراق، يحدونا الأمل وكلنا ثقة بأن حزبكم المعروف بسجله الكفاحي ضد كافة أشكال الظلم، والمتمسك دائماً بمفاهيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، سوف يبقى سائراً إلى الأمام، ويزداد رسوخاً بين صفوف الشعب، بهدي القيم النبيلة وروح التفاني التي لطالما كان يتسم بها الراحل الكبير والرمز الخالد الملا مصطفى بارزاني.

مرّة أخرى نهنئكم وننقل إليكم تهاني جميع أعضاء ومؤيدي حزبنا، متمنين لكم كل الخير والتقدم.

مع فائق الاحترام

١٥ آب ٢٠١١

سكرتير حزب الوحدة

الديمقراطي الكردي في سوريا -

يكي تي -

محي الدين شيخ آلي

## الذكرى السنوية

## الثامنة والثلاثون لرحيل

## الدكتور محمد نوري ديرسمي



في أوائل شهر آب من كل عام تحل الذكرى السنوية لرحيل المناضل الكبير والرمز الثقافي الشهير لثورة ديرسم - كردستان تركيا ١٩٣٧ الفقيه الدكتور محمد نوري ديرسمي الذي أمضى عمره في خدمة قضية الشعب الكردي ونشر ثقافة الحرية وحقوق الإنسان ونبذ التمييز بسبب الدين والمعتقد، حيث كان الراحل يمتاز بعلاقات صداقة حميمة مع نخب ثقافية وسياسية عربية، أرمنية، يونانية، فرنسية وغيرها من الشعوب والقوميات على اختلاف أديانها وطوائفها، فكان مثالا للعطاء والتواضع في التعامل مع الغير واحترام الرأي الآخر، متمسكا بحزم وثبات دافعا عن عدالة القضية الكردية، مولعا بحب العلم والمعرفة واقتناء الكتب وتوزيعها على معارفه وأصدقائه. من أبرز نتاجاته المنشورة : \* كتاب تاريخ ديرسم. \* مقدمة رسالة مفتوحة إلى غازي مصطفى كمال باشا ( أتاتورك ) دافعا عن اللغة الكردية وغناها. \* رسالة إلى مؤتمر باندونغ لدول عدم الإنحياز. \* مذكراتي .

جدير بالإشارة بأن الفقيه وقبل رحيله بادر بإهداء قائمة من كتبه ومحتويات مكتبته الوثائقية إلى المجمع العلمي الكردي في بغداد ، تاركا ورائه ذكرى غالية وعطرة مفعمة بقيم الإنسانية والجمال وعشق الحرية وصدق الكلمة .

## هيومن رايتس ووتش والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

## لابد من احترام القانون الدولي الإنساني

تواصل القوات الإيرانية والتركية العسكرية قصفها لبعض مناطق شمال إقليم كردستان العراق بحجة ملاحقة عناصر حزب بژاك Pijak وحزب العمال الكردستاني واستهداف مواقعهما وأسفرت أيضاً عن مقتل العشرات ونزوح المئات من المدنيين ، وقد قالت هيومن رايتس ووتش في ٢ أيلول ٢٠١١ إنه ربما شنت بعض الهجمات دون بذل محاولات كافية لضمان تقليص الضرر اللاحق بالمدنيين لأقصى حد.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة إن «المدنيين في شمال العراق يعانون عاماً بعد عام من الهجمات على الحدود، لكن الوضع الآن في غاية السوء. على كل من إيران وتركيا بذل المستطاع لحماية المدنيين وأملآهم من الضرر، مهما كانت أسباب هجماتهم». وقال جو ستورك: "يبدو من الأدلة أن تركيا وإيران لا تبذلان الجهد المطلوب لتقليص الضرر اللاحق بالمدنيين جراء هجماتهم، وبالنسبة لإيران على الأقل، فمن الوارد جداً أنها تستهدف المدنيين عمداً". وتابع: "بغض النظر عن دوافع الهجمات، فلا بد من احترام القانون الدولي الإنساني".

ومن جهة أخرى صدر عن الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين بيان جاء فيه " ...إن العراق يواجه اليوم انتهاكات كثيرة لحدوده من خلال قصف جمهورية إيران الإسلامية لحدود العراق في إقليم كردستان، وقصف جمهورية تركيا كذلك لمناطق أخرى من الإقليم نفسه ... يطالب الإتحاد دول الجوار بعدم انتهاك حدود العراق بالقصف أو نحوه، ومنذنا بما حدث جراء ذلك القصف من قتل للمدنيين الأبرياء، وتدمير للقري والبيوت الأمانة للمدنيين، فهذا عمل غير جائز شرعا ومدان إنسانياً، وينتهز الإتحاد هذه الفرصة لمطالبة دول الجوار والحكومة العراقية لحل مشاكل الحدود على أسس حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الآخر، وحماية الحدود بما يحقق مصالح الأطراف كلها. "



كل الجهود من أجل عقد مؤتمر وطني كردي

العربية للمعتقلين السياسيين ولناضلي شعبنا الكردي في سجون البلاد

راسلونا على العنوان التالي:

[Yekiti990@hotmail.com](mailto:Yekiti990@hotmail.com)